الكويت تنضم لمؤشرات الأسواق الناشئة

دخل مناخ الاستثمار في الكويت مرحلة جديدة بعد إدراجها في مؤشرات أم.أس.سي.آي للأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تدفق مليارات الدولارات إلى بورصة المحلية من صناديق الاستثمارات العالمية، في خطوة تسعى من خلالها الدولة الخليجية إلى تعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي.

الكويت - اعتبرت أوساط الأعمال الكويتية أن انضمام البورصة المحلية لمؤشرات الأسواق الناشئة يعطي زخما أكبر لمناخ الأعمال في البلد الخليجي.

وقال خالد الروضان وزير التجارة الكويتي الخميس إن "ترقية بورصة الكويت في مؤشر أم.أس.سي.آي لمؤشرات الأسواق الناشئة قد تدر تدفقات بقيمة مليار دينار (3.3 مليار دولار) على البورصة".

جاءت تصريحات الوزير خلال مؤتمر صحافي أعقب الإعلان عن ضم الكويت إلى مؤشر أم.أس.سي.آي للأسواق الناشئة في 2020.

ويمثل القرار دفعة كبيرة للإصلاحات التي تنفذها الحكومة الكويتية، التي تسعى لجذب رؤوس أموال أجنبية من أجل خلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد وتقليص اعتماده على صادرات الطاقة.

ويحدد الكثير من صناديق الأسهم في العالم اتجاهاته بناء على المؤشر وسيحتاجون لشراء الأسهم الكويتية عندما يدخل قرار فوتسي حيز التنفيذ.

وقال أحمد عبدالرحمن الملحم رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية إن "الكويت باتت أقرب للترقية لسوق ناشئة متطورة على مؤشر فوتسي راسل".

وكانت مؤسسة أم.أس.سي.آي قد قالت في وقت متأخر الأربعاء الماضي، إنها ستعيد تصنيف مؤشرات الكويت إلى مرتبة الأسواق الناشئة بعد أن لبت سوق الأسهم الكويتية جميع المتطلبات الضرورية.

وذكرت المؤسسة في بيان أنها ستدرج مؤشر أم.أس.سي.آي الكويت على مؤشر الأسواق الناشئة على مرحلة واحدة خلال المراجعة نصف السنوية للمؤشر في مايو المقبل.

خالد الروضان

نتوقع تدفق 3.3 مليار دولار بعد الانضمام لمؤشر أم.أس.سي.آي

وقال سيباستيان ليبليش الرئيس العالمي لحلول المؤشرات ورئيس لجنة مؤشرات أسهم أم.أس.سي.آي إن "إضافة الكويت تعزز بشكل أكبر التنوع في مؤشر أم.إس.سي.آي للأسواق الناشئة بوزن يقدر بنسبة 0.69 بالمئة".

ويأتي رفع المؤشر بعد تطبيق الكويت تحسينات تنظيمية وتشغيلية في سوق الأسهم ويشمل ذلك استخدام حسابات مجمّعة تسمح للمستثمرين الأجانب بالتداول دون إعلان الهوية مما يمنحهم المزايا المتاحة للمستثمرين المحليين.

وتريد الكويت الغنية بالنفط تعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي ومنح القطاع الخاص دورا أقوى في الاقتصاد.

ويجتذب الإدراج على مؤشر قياسي تدفقات من مستثمرين خاملين يتابعون هذه المؤشرات.

وقالت شركة أرقام كابيتال للخدمات المالية ومقرها دبي في مذكرة إنها تتوقع أن يجلب الإدراج صافي تدفقات خاملة تقدر بنحو 2.7 مليار دولار.

وذكرت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي، المتخصصة في إدارة الأصول، أن الإدراج قد يجلب أيضا ما يصل إلى سبعة مليارات دولار من مستثمرين نشطين.

وفي وقت سابق من هذا العام استكملت البورصة السعودية، أكبر أسواق المنطقة، المرحلة الثانية والأخيرة من الانضمام لمؤشر أم.أس.سي.آي للأسواق الناشئة مما جلب تدفقات نقدية بمليارات الدولارات.

وقال عبدالله البصيري من شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي، إنه "بالمقارنة قد تحظى الكويت بدفعة كبيرة في الأداء في النصف الأول من 2020 بفعل ضغوط الشراء الجانبية".

وصعد مؤشر السوق الكويتية الرئيسي 30 بالمئة في العام الحالي وتفوق في الأداء على بقية أسواق المنطقة ترقبا لرفع وضع المؤشر.

ويعتمد الاقتصاد الكويتي على الصناعة النفطية، التي تشكل أكثر من 90 بالمئة من الإيرادات الحكومية، بينما يبلغ إنتاج البلاد النفطي 2.8 مليون برميل يوميا.

وتعاني الكويت كباقي دول الخليج والدول المنتجة للنفط من أزمة حادة نظرا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الفائض في المعروض، فضلا عن سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المقترحة لقطاع الطاقة في بلاده.

الرياض تكرّس دعمها للاقتصاد الإثيوبي

أديس أبابا - كشفت الحكومة الإثيوبية الخميس أنها ستتلقى دعما إضافيا من السعودية، التي كانت طرفا مهمّا مع الإمارات في إنهاء نزاع مع إريتريا.

ويتوقع أن تقدم السعودية قرضين بقيمة تقدر بنحو 140 مليون دولار من أجل مشروعات للبنية التحتية والطاقة.

وقال مكتب رئيس الوزراء على تويتر بعد لقاء أبي أحمد مع وفد من صندوق التنمية الحكومي السعودي إنه "سيتم توجيه القرضين إلى إنشاء طرق ومحطات للطاقة الشمسية وإمداد المياه".

وتأتي الخطوة بالتزامن مع انطلاق منتدى رجال الأعمال السعوديين والإثيوبيين، والذي تنظمه البعثة التجارية الإثيوبية مع هيئة تنمية الصادرات السعودية لتعزيز الخبرات وبحث فرص الاستثمار في إثيوبيا.

وتسعى الرياض إلى تكريس علاقتها الاقتصادية مع أديس أبابا بشكل أعمق عبر ترسيخ آليات لرصد آفاق مشاريع التنمية والاستثمار المستقبلية المشتركة بين البلدين والهادفة لتقوية وتنويع التعاون على أسس صلبة ومستدامة.

140

مليون دولار سيقدمها صندوق التنمية السعودي لإثيوبيا في شكل قرضين منفصلين

ويقول خبراء إن هذا الأمر يعتبر إشارة قوية إلى دعم الدولة الخليجية الغنية بالنفط لرئيس الوزراء أبي أحمد.

وبعد فترة قصيرة من تولي أبي المنصب، تعهدت الإمارات في يونيو العام الماضي، بمساعدات واستثمارات بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

ودخلت السعودية والإمارات منذ أكثر من عقد من الزمن لإثيوبيا في محاولات تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة، وعززا استثماراتهما في البلد الأفريقي لقطع الطريق أمام نفوذ دول مثل إيران وقطر وتركيا.

وكان أحمد قد قال في سلسلة تغريدات نشرها على حسابه في تويتر إن بلاده "تُقدر بشدة الدعم المقدم إلى إثيوبيا من قبل السعودية والإمارات".

وأضاف بالقول إن"حكومتنا تعمل على وضع اللمسات الأخيرة للحصول على مزيد من الدعم من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المستمرة".

مبادلة تدخل سوق توصيل الطعام

برشلونة - عززت شركة مبادلة للاستثمار الإماراتية من رهاناتها على التكنولوجيا حينما قدمت أول تمويل لشركة تعمل في خدمة توصيل الطعام.

وقالت شركة جلوفو الإسبانية الناشئة لتوصيل الطلبات الخميس إن تقييمها بلغ مليار دولار بعدما جذبت جولة تمويل جديدة استثمارا من مبادلة، صندوق الثروة السيادي لحكومة أبوظبي.

تمويل مبادلة للاستثمار لجلوفو المتخصصة بخدمة توصيل الطعام جعل قيمة الشركة الإسبانية تتجاوز المليار دولار

وقالت الشركة التي تتخذ من برشلونة مقرا إنها جمعت 150 مليون يورو من مبادلة وغيرها من المستثمرين مثل صندوق ليكستار لرأس المال المخاطر وإدينفست بارتنرز ودريك كيو.إس.آر التي سبق لها الاستثمار في جلوفو.

وذكرت الشركة أن هذه أول جولة تمويل تشارك فيها مبادلة مضيفة أن تقييمها يبلغ الآن مليار دولار أو ما يتجاوز ذلك. لكنها لم تكشف عن قيمة تمويل مبادلة بدقة.

وتعمل جلوفو في 26 دولة من بينها دول عربية في مقدمتها مصر وتقدم خدمة توصيل لكل شيء من الوجبات إلى منتجات البقالة والأدوية وهي ثالث شركة تكنولوجيا إسبانية تتجاوز قيمتها مليار دولار. واشترت الشركة بيتزا بورتال في بولندا في الآونة الأخيرة حيث تطور مركزا تكنولوجيا ثانيا.

وجمعت جلوفو 150 مليون يورو في أبريل الماضي لتمويل نشاطها. وقالت حينها إنها ستستخدم الأموال التي جمعتها في الآونة الأخيرة لتطوير قدراتها الهندسية وأنظمتها التكنولوجية.

وتركز جلوفو، التي تنافس أوبر إيتس ودليفرو، على أميركا اللاتينية وأوروبا.

ووفقا لبيانات من دليفري هيرو المساهمة في جلوفو سجلت الشركة خسائر من العمليات المستمرة بلغت 90 مليون يورو في العام الماضي.

وكانت مبادلة قد أكدت في وقت سابق هذا الشهر أن لديها مساعي لتوسيع نطاق أعمالها في الصين خلال الفترة المقبلة بعد أن استثمرت المليارات من الدولارات في الولايات المتحدة.

وقال وليد المهيري نائب الرئيس التنفيذي للشركة خلال مؤتمر سولت المنعقد بأبوظبي الأسبوع الماضي، إن "الشركة تستثمر مئة مليار دولار في الولايات المتحدة". ويشكّل هذا الرقم ما يزيد عن 40 بالمئة من محفظتها البالغة قيمتها حوالي 240 مليار دولار تقريبا.

وأشار إلى أن الجزء المتبقي من المحفظة مقسّم بشكل شبه متساو بين ثلاث مناطق، وهي الإمارات وأوروبا وآسيا.

وتستثمر مبادلة 15 مليار دولار في صندوق رؤية 1 التابع لسوفت بنك، وقد أعلنت في الآونة الأخيرة عن خطط لاستثمار 250 مليون دولار من خلال صندوقين في شركات تكنولوجية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مشوار جديد نحو التوسع

أكبر طرح يلهم شركات المنطقة

أرامكو تشعل سباق إدراج الشركات الخليجية

الاكتتابات توجه استراتيجي لاقتصادات المنطقة لدعم خطط التنمية المستدامة

يجمع محللون وخبراء على أن نجاح طرح شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو يشعل حمى الاكتتابات الأولية ويشجع الحكومات الخليجية على طرح حصص بالشركات النفطية، أو الشركات الناجحة بقطاعات أخرى كالطيران والألومنيوم وغيرها من المجالات الحيوية.

الرياض - أكد محللون أن نجاح اكتتاب شركة النفط السعودية أرامكو في البورصة المحلية سيلهم شركات خليجية أخرى مملوكة للحكومات الخليجية للإقدام على مثل هكذا خطوة.

ويعتقد البعض أن الأمر أبعد من مجرد سد العجز بالموازنة، إنما هو توجه استراتيجي للاقتصادات بما يدعم خطط التنمية المستدامة لدول المنطقة، كما تشكل زخما قويا للأسواق المالية.

وكان وزير النفط العماني محمد الرمحي قد كشف مطلع هذا الشهر خلال منتدى بأبوظبي أن شركة النفط العمانية المملوكة للدولة تتوقع إدراج ما بين 20 و25 بالمئة في طرح عام أوّلي بحلول نهاية العام المقبل.

وفي حال إتمام الخطوة، ستصبح الشركة العمانية ثاني شركة نفط محلية بمنطقة الخليج، تطرح أسهمها للاكتتاب العام، بعد الإدراج العام الأوّلي لأرامكو.

وبعد التأجيل أكثر من مرة منذ الإعلان في 2016، طرحت الرياض 1.5 بالمئة من أسهم ذراعها النفطي، بما يعادل 3 مليارات سهم في سوق الأسهم المحلية. ويتوزع الطرح بين 0.5 بالمئة للأفراد و1 بالمئة للمؤسسات.

وبلغت حصيلة اكتتاب أكبر شركة نفط في العالم 25.6 مليار دولار، وهي الأعلى تاريخيا حول العالم متفوقة على شركة علي بابا الصينية، وأقل من هذا المبلغ بنحو 600 مليون دولار قبل خمس سنوات.

وارتبكت أسواق الاكتتابات والطروحات في منطقة الخليج خلال السنوات الخمس الماضية؛ بفعل هبوط أسعار النفط الخام منذ منتصف 2014، ما دفع عديد الشركات إلى تأجيل إدراج جزء من أسهمها.

وبحسب تقارير رسمية، تراجعت قيمة صفقات الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة 45.3 بالمئة إلى 190 مليون دولار خلال الربع الثالث من هذا العام، مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي حيث بلغت آنذاك 347.3 مليون دولار.

وعانت البورصات الخليجية من شح الطروحات الأولية خلال العامين الحالي والماضي وسط التوترات العالمية والمخاوف بشأن الركود الاقتصادي، رغم استعداد العديد من الشركات الخليجية لإدراج حصص من أسهمها.

ويقول الخبير الاقتصادي وضاح ألطه إن الأمر أبعد من مجرد سد عجز الموازنات، ويجب النظر إليه على اعتباره توجها استراتيجيا للاقتصادات الناشئة يدعم خطط التنمية المستدامة. ومع ذلك يرى ألطه، وهو عضو الجمعية العالمية لاقتصاديات الطاقة، في تصريح لوكالة الأناضول أن الاكتتابات الحكومية لا تخلو من المخاطر، لذا يجب طرح حصص محدودة ربما لا تتجاوز 5 بالمئة وقد تصل لنحو 40 بالمئة كحد أقصى، وتطرح تدريجيا على عدة مراحل.

وأضاف "ليس بالضرورة أن تكون الشركات المستهدفة نفطية، هناك شركات خليجية ناجحة بقطاعات أخرى لاسيما في قطاع الطيران وصناعة الألومنيوم".

وأشار إلى أن البعد الأساسي للاكتتابات، اقتصادي، ويعتمد على جمع تمويل سريع وهو أسلوب مناسب يسرّع من خطط التنمية، إذا كان بمجال الاستثمار أو بالبنية التحتية أو مجالات اجتماعية هامة بالموازنة كالصحة والتعليم.

وطرح الشركات الحكومية الناجحة أمر مرغوب فيه لتنويع العملية الاقتصادية، ولزيادة الرقابة المطلوبة على تلك الشركات، ويدعم أداءها التشغيلي، من ناحية أخرى يسرّع من عملية نضج الأسواق المالية في دول المنطقة.

وقد تأخذ الاكتتابات أشكالا أخرى ضمن إصلاحات اقتصادية، وخلق موارد إضافية وتقليل اعتماد النفط كمصدر أساسي للناتج المحلي الإجمالي، مقابل زيادة مساهمة الاقتصاد غير النفطي.

ويرى ألطه أن هناك بعدا اجتماعيا يجب مراعاته عند عمليات الاكتتابات، يتمثل في إتاحة حصة جيدة للمواطنين أو شمول فئات أخرى أكثر تخصيصا كذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها.

ليس بالضرورة أن تكون الشركات المستهدفة نفطية، هناك شركات خليجية ناجحة بقطاعات مثل الطيران والألومنيوم

وحول المخاوف التي تلاحق مثل هذه الاكتتابات، يقول ألطه إنه يمكن صياغة النظام الأساسي بالنسبة إلى الأصول النفطية بحيث تكون مملوكة للدولة، ولا تترك أي ثغرة تخترق في أيّ دعوى قانونية لأنها أصول وطنية سيادية يجب المحافظة عليها للأجيال القادمة.

ولفت إلى أن طرح 1.5 بالمئة من أرامكو كان موفقا بالمرحلة الأولى، متوقعا أن تكون هناك مرحلتان قادمتان في سوقين مختلفين أحدهما آسيوي ومرشح أن يكون في اليابان والآخر سوق بالولايات المتحدة.

والطرح العام الأوّلي هو عملية تعرض فيها أسهم شركة ما للبيع على العامة للمرة الأولى في سوق الأوراق المالية، بحيث تتحول الشركة إلى مساهمة عامة.

وتستعمل الشركات هذا الأسلوب لرفع رأس مالها الحالي، وقد يكون ذلك لوضع استثمارات مستثمرين سابقين ضمن أطر قانونية، أو لكي تصبح الشركة رائجة في سوق الأسهم.

ويقترح الخبير محمد رمضان ضرورة تقسيم دول الخليج إلى فئات ثلاث حسب وضعها المالي لتحديد توجهات طرح حصص بشركات النفط العملاقة في المنطقة.

وضاح ألطه

الاكتتاب أسلوب مناسب لجمع المال وتسريع برامج التنمية

وقال إن "الفئة الأولى تتضمن الكويت والإمارات وقطر، وهذه الدول ليست في حاجة إلى تخصيص القطاع النفطي أو طرح الشركات العملاقة لديها لأن الملاءة المالية عالية جدا".

أما على صعيد السعودية، فالوضع المالي فيها أقل من الدول الثلاثة السابقة، وسط توجه الحكومة لتغيير سياستها المالية بشكل عام لأنها مقبلة على خطط تنموية ضخمة وبحاجة إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال بشتى الطرق مما دفعها إلى طرح حصة بشركة أرامكو.

وتتضمن الفئة الثالثة سلطنة عُمان والبحرين بملاءة مالية ضعيفة، ومن المرجح بقوة أن يتم طرح الذراع النفطية لتوفير السيولة لتمويل الموازنة العامة، بحسب رمضان.

ويقول الخبير النفطي أحمد حسن كرم، إن هناك عوائق دستورية تمنع تكرار الاكتتابات الأولية بشركات النفط ببعض الدول كالكويت والبحرين، لذا يجب أخذ موافقة من البرلمانات المحلية.

ويؤكد أن الدستور الكويتي، على سبيل المثال، ينص على أن المصادر الطبيعية هي ملك للدولة، ولا يحق إعطاء جزء منها للاستثمار.

ويوضح أنه في المقابل، باستطاعة الإمارات وقطر اللجوء إلى طرح الشركات النفطية للاكتتاب، إذ اقتضت الحاجة لذلك في ظل قوانين مرنة بخصوص هذا الأمر.

وقال إن "حصيلة هذه الاكتتابات توفر فرصة جيدة لتمويل عجز الموازنة العامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع".

ولكنه أشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد يبطئ عمليات الاكتتابات مع تحسن الإيرادات العامة، إلا أنه داعم قوى من ناحية الحصيلة المرتفعة المحققة إضافة لتحسن قيمة الشركات والتي ستنعكس على حاملي الأسهم.